

٢ - النصب أو الشروع فيه وخيانته الأمانة وما في حكمها راحفه  
الأشياء المنحصلة منها (المادة من ٣٣٦ إلى ٣٤٣ مكررة من قانون  
العقوبات) .

REPL. 25 MAY 1955

٣ - الحصول بالتهديد على مبلغ من الثغود أو أي شيء شرعي  
في ذلك (المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات) .

٤ - التزوير (المادة ٢٠٧ إلى ٢٠٩ و ٢١٥ إلى ٢٢٧ من قانون  
العقوبات) .

٥ - تلك العرض (الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ من قانون  
العقوبات) .

٦ - التحرير على الفسق والفحور (القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١  
الخاص بمكافحة الدعارة والمواد ١٧٨ المعدلة بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢  
ومكرر في ١٧٨ ثالثاً من قانون العقوبات) .

٧ - دخول المساقن بقصد ارتكاب جريمة فيها (المادة ٣٧١ و ٣٧٠  
و ٣٧٢ من قانون العقوبات) .

٨ - اتلاف المزروعات (المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات) .

٩ - قتل الحيوانات والإضرار بها ضرراً كبيراً والشروع في ذلك  
(المادة ٣٥٥ من قانون العقوبات) .

١٠ - الاتلاف (المادتان ٣٦٩ و ٣٦١ مكررة من قانون العقوبات) .

١١ - الفعل الغاضع على (المادة ٣٧٨ من قانون العقوبات) .

١٢ - العود إلى ارتكاب جريمة التعرض للآلات بالطريق العام  
أو في مكان معروق (الفقرة الثانية من المادة ٣٠٦ مكرر من قانون العقوبات) .

١٣ - القتل الخطأ (المادة ٣٣٨ من قانون العقوبات) .

## وزارة العدل

### قرار

بتتعديل المواد ١٢٨ و ١٣١ فقرة أولى و ١٤١ و ١٤٢ من القرار الوزاري  
 الصادر في ٢ من أكتوبر سنة ١٩١١ والقرارات المعدلة له بشأن  
قلم السوق

وزير العدل

بعد الاطلاع على الأسر العالى الصادر في ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٥  
بنشكيل قلم السوق

وعلم القرار الوزاري الصادر في ٢ من أكتوبر سنة ١٩١١ بشأن قلم السوق،  
وعلى قانون العقوبات والإجراءات الجنائية

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنصوص المواد ١٢٨ و ١٣١ فقرة أولى و ١٤١ و ١٤٢ من  
القرار الصادر في ٢ من أكتوبر سنة ١٩١١ بشأن قلم السوق - المعدل  
بالقرارات الصادرة في ٤ من مايو سنة ١٩٣١ و ٦ من فبراير سنة ١٩٣٨  
و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ و ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٩ و ٦ من ديسمبر  
سنة ١٩٥١ التنصيص الآتية :

مادة ١ - على النيابة العامة أن ترسل إلى قلم السوق بأدارة تحقيق  
الشخصية صفا وفيشات من أحكام الإدانة الآتية الصادرة من أية محكمة  
جنائية :

(أولاً) الأحكام الصادرة في الجنايات .

(ثانياً) الأحكام الصادرة في الجناح بالحبس لمدة ستة أشهر .

(ثالثاً) الأحكام القاضية بآلية حقوقية في الجناح الآتية :

١ - السرقات والشروع فيها واحتياط الأشياء المسروقة (المادة ٣١٧  
و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢١ و ٤٤ مكررة من قانون العقوبات) .

(٥) الأحكام الصادرة تطبيقاً للقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانون رقم ٦٦٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن المواليد والوفيات .

(٦) الأحكام الصادرة طبقاً للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤١ بشأن مقاومة مرض البلهارسيا والقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٨ بشأن استعمال القواعق الفاقلة للبلهارسيا .

(٧) الأحكام الصادرة في جرائم عدم توريد نصيب الحكومة من محصول القمح طبقاً للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين .

(٨) الأحكام الصادرة طبقاً للقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ بشأن تنظيم المباني .

(٩) الأحكام القاضية بتسليم الحدث لوالديه أو لمن له الولاية على نفسه أو بارصاله إلى مدرسة إصلاحية أو محل آخر معين من قبل الحكومة .

(١٠) الأحكام الصادرة بالإذار في جرائم التشريد والاشتباكات (الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥) ويكفي في هذه الحالة بإرسال أربع فيشات حضراء إلى قلم السوابق بادارة تحقيق الشخصية مؤشراً عليها بمنطق الحكم .

وفيما إذا الأحكام الصادرة في الجنایات من محکم الجنایات يشترط في الأحكام التي ترسل عنها صحف أو صور منها أو فيشات أن تكون نهائية أو غيابية وتغادر إعلانها لأن الشخص المحكوم عليه .

مادة ٨ - إذا ألغت أو عدلت محكمة النقض حكمها بحقيقة بقلم السوابق بادارة تحقيق الشخصية أو قبض على محكوم عليه من محکم الجنایات غایباً في جنایة أو قدم نفسه أو عرض محكوم عليه في حكم غایبي لها بحقيقة بذلك القلم أو استئناف هذا الحكم أو سقط بعض المدة أو بالعفو تخطر النيابة العامة القلم المذكور لسحب الصحيفة المحفوظة لديه عن هذا الحكم وارسالها إلى قلم السوابق المحلي لسحب صورة الصحيفة المحفوظة به واعادة فيشة الاتهام الخضراء أو الفيشات البيضاء للنيابة المختصة إذا كان قد سبق إرسالها مع الصحيفة .

مادة (١٢) فقرة أولى - فيما إذا ما ذكر في المادتين ٩ و ١٠ لا تعطى شهادة عن الأحكام المحفوظة صحيفتها بقلم السوابق بادارة تحقيق الشخصية إلا بناء على طلب المحكوم عليه أو طلب سلطة عامة .

١٤ - التشريد أو الاشتباكات المحكم فيها بالمرأبة أو بالحبس والمرأبة بما (المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥) .

١٥ - احراز السلاح (القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤)

١٦ - غش الأغذية والبضائع (القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانونين رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٩ و٥٣٩ لسنة ١٩٤٩ وبالجنس المائلة طبقاً للقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلمات والبيانات التجارية المعدل بالقانون رقم ١٤٣٣ لسنة ١٩٤٩ وطبقاً للسادتين ١٢ و١١ من القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ الخاص بالموازين والمقياس والمكاييل والمعدل بالرسومين الصادرتين برقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٢ و٢٧ لسنة ١٩٥٣ وبالقانون رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٥٣ و٣٤٦ لسنة ١٩٥٣ والمصححة بالقانون رقم ٥٣٠ لسنة ١٩٥٣

١٧ - جرائم النقد المنطبقة على المواد: ١٥٣ و ٩٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ وبالرسوم بقانون رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٥٣ وبالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٣

وعلى النيابة أن ترسل إلى قلم السوابق المحلي صوراً من محف الأحكام الآتية وصحفاً عن أحكام الإدانة الصادرة في الجنح غير المتقدم ذكرها وفي حالات التعرض للآفات في الطريق العام أو في مكان مطروق المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٠-٧ مكرراً من قانون العقوبات وفي الحالة الأخيرة ترسل الصحيفة مرفقة بفيشة الاتهام مؤشراً عليها بمنطق الحكم .

وبستنى مما تقدم الأحكام الآتية فلا ترسل عنها صحف إطلاقاً .

(١) الأحكام الصادرة طبقاً للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ والقوانين المعدلة له بشأن زراعة القطن في مساحة تزيد على المساحة المقررة .

(٢) الأحكام الصادرة طبقاً للقانونين رقم ١١ لسنة ١٩١٨ و٣٥ لسنة ١٩٣٨ الخاصين بالتدابير التي تتخذ لمنع انتشار درجة القطن وري البرسيم المساوى .

(٣) الأحكام الصادرة طبقاً لـ رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٢ والقوانين المعدلة له بشأن تحديد المساحة التي تزرع قمحاً وشعيراً .

(٤) الأحكام الصادرة طبقاً للقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ بمكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية .

REG'D 25 MAY 1955  
REFL.

## وزارة الصحة العمومية

### قرار

بتطبيق إجراءات الجر الصحي لمرض الجدرى على الواردات  
والقادمين من إقليم ميانا (أفغانستان)

مدير عام مصلحة الجر الصحي

بعد الاطلاع على المادة الثانية من المرسوم الصادر في ٢٩ ربى  
سنة ١٢٥٨ (١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٩) بإنشاء مصلحة الجر الصحي ،

وعلى القرار الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٥٥ بشأن المراقبة الصحية  
على القادمين من سلطنة موريتانيا .

ونظراً للظهور مرض الجدرى بإقليم ميانا (أفغانستان) .

### قرر ما هو آت :

١ - تطبيق إجراءات الجر الصحي لمرض الجدرى على الواردات  
والقادمين من إقليم ميانا (أفغانستان) .

Maimana Province (Afghanistan)

٢ - تطبيق القرار الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٥٥ على القادمين  
منها .

٣ - على إدارات و Institutes الجر الصحي تنفيذ هذا القرار .

الاسكندرية في ٩ رمضان سنة ١٢٧٤ (٢٥ مايو سنة ١٩٥٥)

المدير العام  
(أمضاه)

مادة ١٣ - على قلم السوابق بادارة تحقيق الشخصية ومل أفلام  
السوابق المحلية حسب ما فيها من ثبات ومحفظ وصور للاحكم  
في الحالات الآتية :

(أولاً) العقو الشامل .

(ثانياً) رد الاعتبار بحكم القانون وفق المادتين ٥٥٠ و ٥٥١  
من قانون الأجراءات الجنائية .

(ثالثاً) مضى ثلاث سنين على الأحكام المعلق تنفيذها على شرط  
وفق الباب الثامن من الكتاب الأول من قانون المقوبات .

(رابعاً) وفاة الحكم عليه .

(خامساً) بلوغه من العمر نصف وسبعين عاماً .

مادة ١٤ - لا يثبت في الشهادة التي يطلبها الحكم عليه الأحكام  
الآتية :

(١) الأحكام التي ورد اعتبر عنها قضاء .

(٢) الحكم الصادر في آية جريمة بالغوامة أو بالجنس سدة لا تزيد  
على ستة أشهر أو بالوضع تحت مراقبة البوليس أو بإذنار الحكم عليه  
بوصفه متشرداً أو مشتبهاً فيه وذلك بشرط عدم صدور حكم آخر بآية  
عقوبة مما يحفظ عنه صحيفه وفيش بقلم السوابق بادارة تحقيق الشخصية  
وأن تكون العقوبة قد نفذت مالم تكن قد سقطت بعض المدة أو بالعفو  
عنها .

مادة ٣ - تلغى القرارات الوزارية الصادرة في ٤ من مايو سنة ١٩٣١  
و٦ من فبراير سنة ١٩٣٨ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ و ٢٢ من مايو  
سنة ١٩٤٩ و ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥١

مادة ٣ - على النائب العام تنفيذ هذا القرار .

القاهرة في ١٢ رمضان سنة ١٢٧٤ (٥ من مايو سنة ١٩٥٥) .

أحمد حسني